بطاقة تقييم للأمور اللازم إنجازها

تحديث يوليو 2021

ملخص:

اليوم احني في آواخر يوليو وانتخابات ديسمبر على الابواب يعني بعد خمسة شهور مش أكثر، ولعند توا ما تحققش شي كبير لمعالجة السبعة حاجات المفروض إنجازها لضمان انتخابات حرة ونزيهة وآمنة. وزي ما نعرفوا أن حكومة الوحدة الوطنية انجزت فعلاً خطوات إيجابية لضمان الحق في المشاركة السياسية للجميع (الهدف رقم 4)، ودعم وتعزيز حقوق المرأة في السياسة (الهدف رقم 5)، ولتعزيز الشفافية والحق في المعلومات (الهدف رقم 6)، وضمان مساحة آمنة في مراكز الاقتراع وأمن الناخبين (الهدف رقم 7). وبالفعل هادي المواضيع الي اعطتها الحكومة الوحدة الوطنية الأولوية الشهر الي فات زي ما تم الاشارة ليه في في بطاقة تقييم شهر يونيو ، وهذا الشي إن دل على شي انما يدل على التقدّم المستمرّ وبالتالي هذه خطوة إلى الأمام على درب ضمان انتخابات حرة ونزيهة. لكن بما أن الانتخابات على الأبواب فالازم من التذكير بأن في هلبا حاجات لازم يتم إنجازها. وزيد أن حكومة الوحدة الوطنية لازم تأخذ على عاتقها إجراءات لضمان حق كل فرد في حرية التعبير والإعلام الحر (الهدف رقم 1)، وتعزيز السلام من خلال حماية الحق في حرية التجمّع السلمي وتكوين الجمعيات (الهدف رقم 2)، ودعم وتيسير عمل المجتمع المدني (الهدف رقم 3). وهذه النقاط هي نفسها إلي تقاعست حكومة الوحدة الوطنية عن معالجتها الشهر الي فات ، في نفس الوقت لازم نفهموا أنّ الأهداف من 1 إلى 3 هي الأركان الأساسية لعملية انتخابية نزيهة والمفروض ان تنعطى الأولوية من قبل حكومة الوحدة الوطنية قبل انتخابات ديسمبر. راجعوا بطاقة التقييم للشهر هذا عن الأمور السبعة اللي لازم يتم إنجازها في سبعة شهور باش تعرف أكثر معلومات في الي اندار في شهر يوليو

مفتاح التقييم:

ما تحققش

ما تمش أي إجراء لمعالجة الأهداف أو تم اعتماد تدابير معينة ولكن عكس الأهداف المقترحة.

بعض التقدّم

قامت السلطة التنفيذية بتدابير معينة لمعالجة الأهداف وتطبيقها جزئياً.

تحقق بنجاح

قامت السلطة التنفيذية بتدابير معينة لمعالجة الأهداف وتطبيقها بنجاح.

1

ضمان حق كلّ فرد في حرية التعبير وتشجيع الإعلام الحرّ

ما تحققش

ما تحققش

- **إلغاء جميع الأنظمة والقرارات الي تفرض قيود غير متناسبة وغير مشروعة على حرية التعبير وحرية الصحافة ؛**
  - لازم من إلغاء القرار رقم 116 لسنة 2021 والقرار رقم 1605 لسنة 2018 بشأن تنظيم الإعلام العام (راجعوا بطاقة تقييم شهر يونيو) إلي يفرضوا في قيود مش متناسبة ومش مشروعة على حرية التعبير والصحافة ولتوا ماصارش أيّ حديث يحكي على الغائهم .

ما تحققش

- **ضمان التحقيق في الاعتداءات والتهديدات الي توصل في كل من يعبّر عن رأيه بشكل علني ومساءلة مرتكبيها ؛**
  - لتوا ما تحققش أي تقدم باتجاه المساءلة عن الاعتداءات والتهديدات الي توصل في كل من يعبّر عن رأيه بشكل علني

ما تحققش

- **ضمان وصول الإعلام إلى السياسيين، عن طريق تقديم ملخص المعلومات إلى وسائل الإعلام عن التقدّم الي صاير، وضمان التعليق على القضايا العامة من غير رقابة أو قيود وإعلام الرأي العام**
  - عدم تحقيق هذا الهدف انما يعبر عن تقاعس حكومة الوحدة الوطنية و عرقلة حرية التعبير للصحافيين ولإمكانية عمل الإعلام الليبي بحرية بعيد عن أي رقابة أو قيود.

2

تعزيز السلام من خلال حماية الحق في حرية التجمّع السلمي وتكوين الجمعيات

ما تحققش

من وقت آخر تحديث (يونيو 2021)، ما قامتش حكومة الوحدة الوطنية بأي خطوة من الخطوات الي التزمت فيها فيما يتعلّق بحرية التعبير وحرية الإعلام. وللتذكير، فعلى حدّ ما جاء في خارطة الطريق، يتوقّع من ليبيا أن تضمن "تأهيل وترشيد المشهد العالمي بما يحافظ على تماسك النسيج الاجتماعي الوطني ويخلق تهدئة شاملة."

ما تحققش

- **الحرص على أن تكون القيود على اللقاءات العامة مشروعةً ومحصورةً بحماية النظام العام، والسماح بإقامة التجمّعات السلمية بأمان؛**

ما تحققش

- **ضمان حرية المشاركة بأيّ نشاط سياسي سواء على المستوى الفردي أو من خلال الأحزاب السياسية أو التنظيمات الأخرى والامتناع عن عرقلة عملية تشكيل الأحزاب السياسية في الفترة التي تسبق الانتخابات؛**

ما تحققش

- **التحقيق في الاعتداءات الهادفة إلى انتهاك الحق في حرية التجمّع السلمي وتكوين الجمعيات وإخضاع مرتكبيها للمساءلة**

3

دعم وتيسير عمل المجتمع المدني

ما تحققش

ما تحققش

- إلغاء القوانين القمعية المقصود بها عرقلة عمل منظمات المجتمع المدني وإعاقة أنشطتها في ليبيا، ومنها القرار رقم 286 لسنة 2019؛

ما تحققش

- ضمان التحقيق في جميع انواع الإساءة منها التهديدات والأعمال الانتقامية ضدّ منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان واخضاع مرتكبي هذه التجاوزات للمساءلة؛

ما تحققش

- ضمان أن تكون مفوضية المجتمع المدني هيئةً مستقلّةً تعمل باستقلالية وأن تكون لها ميزانيتها الخاصة، وضمان عدم إخضاع عملها لأيّ تدخّل من قبل السلطات السياسية، أو قوات الاستخبارات المركزية أو القطاع الأمني منها المجموعات المسلّحة والميليشيات.

4

ضمان الحق في المشاركة السياسية وإتاحتها للجميع

ما تحققش

بعض التقدّم

- **ضمان مشاركة الأقليات عبر توفير المعلومات بجميع اللغات الأصلية، بما فيها الأمازيغية ولغة الطوارق والتبو للوصول إلى الجماعات المحلية كافة؛**
  - في 19 يوليو، التقي رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات مع وفد من ممثلي مجموعات التبو والطوارق لمناقشة مشاركة هذه المجموعات في الانتخابات والطرق إلي ممكن تعزّز فيها المفوضية إدماجهم بالانتخابات الجاية.

ما تحققش

- **ضمان الحصول على المعلومات المتعلّقة مثلاً بكيفية التصويت في صيغ متاحة للجميع، وبمن فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة والي يعانوا من إعاقة بصرية أو من صعوبات في التعلم؛**
  - صحيح أنّ المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، زي ما وضحنا في النقطة السابقة تواصلت مع بعض الأقليات لكن ما قدمتش اي ضمانات لاتاحة المعلومات المتعلقة بالتصويت والانتخابات في لغات غير العربية أو الإنكليزية أو للأشخاص ذوي الإعاقة أو الي عندهم صعوبات في التعلم

4

ضمان الحق في المشاركة السياسية وإتاحتها للجميع

بعض التقدّم

- **ضمان أن تكون عملية تسجيل الناخبين شاملةً ومتاحةً وأن يسمح لأكبر عدد ممكن من الليبيين المؤهلين للتصويت من داخل البلاد وخارجها بتسجيل أسمائهم. ويجب القيام بتعديلات خاصة للأفراد المهجرين غير المتواجدين في مقرّ إقامتهم المعتاد والذين قد لا يتمكنون من الوصول إلى السجلّات المدنية؛**

ما تحققش

- بالخصوص في 4 يوليو، أطلقت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات عملية تحديث لسجلّ الناخبين انتهت في 30 يوليو للسماح للناخبين الجدد ووالي غيّروا مكانات إقامتهم بتسجيل أسمائهم والتصويت في الانتخابات الجاية عن طريق عملية التسجيل عبر الرسائل القصيرة أو الهاتف أو الرسائل عبر مواقع التواصل بحيث إنها تكون متاحة لليبيين إلى ما يتمكنوش من الوصول شخصياً إلى مركز تسجيل الناخبين.

و ليوم 30 يوليو، أي موعد اختتام عملية تسجيل الناخبين، تم تسجيل 250 ألف ناخب جديد الشي الي رفع عدد الناخبين الإجمالي إلى 2،594،907. ووفقاً للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات، توصل نسبتهم إلى حوالى 53.63% من إجمالي الناخبين المؤهلين.

4

ضمان الحق في المشاركة السياسية وإتاحتها للجميع

ما تحققش

بعض التقدّم

- **تسهيل عودة الأشخاص المهجرين عودةً آمنةً وسالمةً وكريمةً، بما يسمح لهم بالتسجيل والتصويت في بلادهم**

- في شهر يوليو، حددت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات 14 مركز انتخابي خاص بالمهجرين والنازحين في 8 مدن مختلفة. وإذا ما قارنا هذه الخطوة برقمنة عملية تسجيل الناخبين إلي ذكرناها سابقا، تشكل هذه التدابير خطوة إيجابية تخلي عملية التسجيل والتصويت متاحة للمهجرين والنازحين في ليبيا. ولكن القرارين هادو يمكن أن يكونوا مؤقتين وخاصة وانهم جوا بعد طلب المجلس البلدي في تاورغاء من رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية بحل المشاكل إلي تواجه المهجرين والنازحين بمختلف أنحاء البلاد. ومن الضروري ان تقوم حكومة الوحدة الوطنية على تسهيل عودة المهجرين لحياشهم نزولاً عند طلبات البعض بالتصويت في مدنهم و مناطقهم

ما تحققش

- **ضمان عدم تمييز القواعد الانتخابية بين الناخبين أو المرشّحين المحتملين أو استبعادهم على نحوٍ تعسّفي؛**

في الوقت الي اتفقت فيه لجنة المسار الدستوري لمجلس النواب على إعداد قانون للانتخابات إلاّ أن هذا الشي ما تمش بنهاية يوليو. بينما في 8 يوليو، التقي رئيس مجلس النواب عقيلة صالح برئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا يان كوبيتش لمناقشة تطورات العملية السياسية الليبية. وفي أثناء الاجتماع، أشار صالح إلى أن مجلس النواب باشر العمل على قانون الانتخابات وتوزيع الدوائر الانتخابية. وفي تاريخ 29 يوليو، كملت لجنة مجلس النواب المسؤولة عن صياغة القانون الانتخابي مسودة القانون مع مساهمة تقنية من المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، كجزء من اجتماع عقدته بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في روما بين 26 و29 يوليو. ومن المتوقع أن تقدم المسودة وتناقش في مجلس النواب في أغسطس. أما المهلة النهائية للاتفاق على أساس قانون الانتخابات والقانون الانتخابي فكانت مقررة بـ1 يوليو

4

ضمان الحق في المشاركة السياسية وإتاحتها للجميع

ما تحققش

ما تحققش

- **توفير الدعم المالي الفوري للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات ومؤسسات الدولة المعنية بالعملية الانتخابية، لتتمكن من تأدية مهامها على أفضل وجه ممكن، وفقاً لخارطة الطريق (المادة الرابعة – 4)، بالإضافة إلى حملات نشر الوعي والتوعية حول أهمية إدماج المجموعات الأكثر تأثراً في العملية السياسية**

  - بهالخصوص ما وافقش مجلس النواب لمرة جديدة إقرار مشروع موازنة سنة 2021 في جلسته الي انعقدت في 12 يوليو وبعد ست جلسات للتصويت على الموازنة العامة، انعقدت جلسة مغلقة بتاريخ 13 يوليو مع 90 نائب. ولما كان حضور 120 نائباً هو المطلوب للتصويت على الموازنة، ما تمش إقرارها وتم تأجيلها لما بعد عطلة العيد أي ما بعد 24 يوليو. ووفقاً للمتحدث الرسمي لازم على مجلس النواب انه يقوم بإقرار الموازنة الوطنية للدولة في 2 أغسطس.

  - في نفس الوقت وفي بداية يوليو، أمر رئيس الوزراء دبيبة بتشكيل لجنة وزارية يترأسها وزير الدولة للاتصال والشؤون السياسية للتنسيق مع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لنشر التوعية بأهمية الانتخابات والمشاركة فيها واحترام نتائجها. كما أطلقت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات من جهتها مركز اعلامي مكلف بتغطية الانتخابات والقيام بالأنشطة والبرامج لتحقيق مشاركة أكبر من قبل النساء والشباب.

ما تحققش

- **تحضير مكاتب الاقتراع للسماح للأشخاص ذوي الإعاقة بالمشاركة في العملية الانتخابية.**

5

دعم وتعزيز حقوق المرأة في السياسة

ما تحققش

بعض التقدّم

- **إتاحة عملية تسجيل الناخبين للنساء كافة، بصرف النظر عن الوضع الاجتماعي، بما في ذلك الوضع العائلي؛**
  - بدعوة من وحدة دعم المرأة التابعة للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات وبحضور السيّدة رباب حلب، عضو مجلس المفوضية، نظمت حلقة نقاش عبر تطبيق زوم حول "مشاركة المرأة النازحة في الانتخابات" وبالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة والشبكة العربية للمرأة في الانتخابات وعدد من منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا النازحين. ووضحت السيدة رباب حلب أهم التدابير والإجراءات إلي أعدتها المفوضية لتسهيل مشاركة النساء عموماً، والنازحات خصوصاً، في الانتخابات الجاية.

ما تحققش

- **تعزيز بيئة عامة وسياسية خالية من التهديد والتحرّش والأعمال الانتقامية لضمان قدرة المرأة الكاملة والمتساوية على تنظيم الحملات السياسية والمشاركة فيها قبل الانتخابات**

ما تحققش

- **ضمان التطبيق الفوري لحصة مشاركة المرأة أي كوتا 30% كما تنصّ عليها خارطة الطريق؛**

5

دعم وتعزيز حقوق المرأة في السياسة

ما تحققش

ما تحققش

- ضمان التحقيق في جرائم العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف الإلكتروني ضدّ المرأة وإخضاع مرتكبيها للمساءلة.

6

تعزيز الشفافية والحق في المعلومات والالتزام بهما كأساس للديمقراطية والحكم الرشيد

ما تحققش

ما تحققش

- **تقديم الكشف المالي بذمتكم المالية، كما التزمتم؛**

بعض التقدّم

- **إبلاغ الشعب الليبي بأهدافكم والجهود التي بذلتموها طوال الفترة التي تسبق الانتخابات لضمان الشفافية وإجراء انتخابات حرّة ونزيهة**
  - تتمثل الولاية الأولية لحكومة الوحدة الوطنية بالتحضير للانتخابات ضمن مهلة 1 يوليو لكن هذا ما تمش .
  - بهالخصوص التقى عضو المجلس الرئاسي عبدالله اللافي برئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا يان كوبيتش في 6 يوليو، وشدّد في اللقاء على ضرورة إجراء الانتخابات بموعدها وتحدث عن تدشين منظومة تسجيل الناخبين والمركز الإعلامي. وأوضح اللافي خلال اللقاء الخطوات الي اتخذها المجلس الرئاسي لضمان إجراء الانتخابات من غير عراقيل، متمثلة في خروج المرتزقة والقوات الأجنبية من كامل التراب الليبي، وتوحيد المؤسسة العسكرية، بالإضافة لمشروع المصالحة الوطنية.
  - وفي 5 يوليو، رفعت حكومة الوحدة الوطنية تقريرها إلى مجلس النواب حول عملها وفقاً للبرنامج إلي قدماته للمجلس في الأشهر الثلاثة الأخيرة. وفي نفس الوقت الحكومة تنشر تحديثات باستمرار على صفحتها على فيسبوك حول عدد الناخبين المسجلين ومعلومات حول التصويت وأخبار عن الجهود إلي تقوم فيها لضمان إجراء الانتخابات بدون عراقيل. وبالتالي، قامت حكومة الوحدة الوطنية ببعض الخطوات لإبلاغ الشعب الليبي بجهودها لضمان الشفافية وانتخابات حرة ونزيهة في الفترة السابقة للانتخابات.

ما تحققش

- **نشر تحديثات شهرية حول التقدّم المحرز للتقيّد بشروط خارطة الطريق في الفترة التي تسبق الانتخابات.**

7

إنشاء مساحة آمنة في مكاتب الاقتراع وضمان أمن الناخبين والمرشحين

ما تحققش

ما تحققش

- **ضمان احترام "الاتفاق من أجل وقف إطلاق نار كامل ودائم في ليبيا" واعتماد خطة للتخفيف من خطر تصعيد العنف، وتحديد إجراءات عملية وملموسة تهدف لمنع المزيد من الانتهاكات في الفترة التي تسبق الانتخابات**
  - بالرغم من قرار وقف إطلاق النار، إلا ان صار إطلاق نار كثيف في وسط طرابلس يوم 23 يوليو بين دوريات تابعة لجهاز دعم الاستقرار وجهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.
  - وكان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أصدر يوم 15 يوليو بياناً حثّ فيه جميع الدول الأعضاء والأطراف الليبيين والجهات الفاعلة المعنية بتطبيق اتفاق وقف إطلاق النار بالكامل في 23 أكتوبر 2020 ومن ضمنه انسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا بدون تأخير. وفي هذالاجتماع، طلب دبيبة من مجلس الأمن المساعدة في "الانسحاب الفوري للمرتزقة والمقاتلين الأجانب" وقال إنّ "استمرار وجود المرتزقة والمقاتلين الأجانب يشكل خطرا حقيقيا أمام العملية السياسية الجارية حاليا وجهود استمرار وقف إطلاق النار".

ما تحققش

- **ضمان وصول المراقبين المستقلين إلى مكاتب الاقتراع ومنع الاعتداءات من قبل الميليشيات والمجموعات المسلّحة؛**

7

إنشاء مساحة آمنة في مكاتب الاقتراع وضمان أمن الناخبين والمرشحين

ما تحققش

ما تحققش

- **ضمان مساءلة مرتكبي الاعتداءات وكلّ من يحاول عرقلة العملية الانتخابية الديمقراطية والوصول إلى الاقتراع وتقييد حريات التعبير والتجمّع السلمي وتكوين الجمعيات**

في 15 يوليو، وفي اجتماع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ناقش ممثلو الدول الأعضاء أمن مراكز الاقتراع. وأبلغ دبيبة أثناء الاجتماع أعضاء مجلس الأمن بأنه "أعطى تعليمات لوزارة الداخلية بتدريب عناصر لتأمينات الانتخابات المقبلة، وسيجرى تدريب 30 ألف عنصر أمني لتأمين الانتخابات لضمان سلامة المرشحين والناخبين". وشدد رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية، أن وجود القوات الأجنبية والمرتزقة في ليبيا أهم عوائق الاستقرار ويشكل خطرًا حقيقيًا على العملية السياسية الجارية حاليًا، مشددا على ضرورة انسحاب كل المقاتلين الأجانب فورا من ليبيا. وطالب الدبيبة المجتمع الدولي "بدعم ليبيا في توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية، ودعم استراتيجية أمن شاملة من خلال تنفيذ برامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن وأمن الحدود."

ما تحققش

- **الامتناع عن عرقلة عمل السلطة القضائية وضمان سلامة مقارّها لتمكينها من أداء مهامها.**